المحاضرة الثالثة: أهمية الأقضية الإدارية المتخصصة و خصائصها

سنستعرض في هذه المحاضرة كلا من أهمية الأقضية الإدارية المتخصصة بوصفها قضاءا إستثنائيا و كذا خصائصها.

أولا: أهمـــية الأقضية الإدارية المتخصصة

يوجد ضغط كبير على هياكل القضاء الإداري فعلى الرغم من استحداث المشرع للمحاكم الإدارية الإستئنافية إلا أن الضغط و كمية الدعاوى المرفوعة أمام القاضي الإداري لا تزال كبيرة سواءا على مستوى المحاكم الإدارية أو مجلس الدولة ، كما أن بعض النزاعات لها موضوع متخصص يتطلب اشراك مختصين و ذوي مهنة في الحكم من جهة و تعزيز حق الدفاع على نحو سواء من جهة أخرى. و لهذه الأسباب تم استحداث مفهوم الأقضية الإدارية المتخصصة التي لا يزال مفهومها و معاييرها مبهما نوعا ما.

و لا بد من الإشارة إلى أن بعض الآراء الفقهية ترى في تواجد هذه الأقضية رهنا لمبدأ استقلالية القضاء بشكل عام ، فهي جهات تابعة للسلطة القضائية -رغم عدم كونها قضائية في الأصل بل إدارية تنفيذية في المقام الأول- بحكم خضوعها لرقابة مجلس الدولة و إمكانية الطعن في بعض أحكامها بالنقض . و هو ما يؤدي إل القول أننا بانشاء مفهوم الأقضية الإدارية المتخصصة فإننا نسمح للسلطة التنفيذية (الإدارة) التعدي على اختصاصات السلطة القضائية.

ضف إلى ذلك أن الأقضية الإدارية المتخصصة في فرنسا خصوصا و حسب ما أثاره الفقه تؤدي بالرجوع إلى زمن الإدارة القاضية أو الوزير القاضي وهو ما يعكس انتكاسا للنظام القضائي الإداري الفرنسي.

أما في النظام القضائي الجزائري فقد تمس و تفكك مبدأ الفصل بين السلطات، ذلك أن تجميع السلطتين التنفيذية و القضائية في يد واحدة و جانب واحد و تحت مسمى القضاء الإداري المتخصص، أمر في غاية الخطورة بالنظر إلى أن هذه الأقضية تفصل في مسائل مهمة و خطيرة كالانتخابات و المنازعات التأديبية، و هو ما يؤدي تدريجيا إلى سحب الثقة و الاختصاص من القاضي الإداري لحسابها.[1]

و على كل فإن هذه الأقضية هي جهات عملية و متخصصة تمتاز بالتخصص و الاستثنائية على الرغم مما يثار حولها.

[1] . فتحي قسمية ، المرجع السابق، ص57.

ثانيا: خصائص الأقضية الإدارية المتخصصة

كما سبق التطرق فإن نشأة مفهوم الأقضية الإدارية في فرنسا كان نشأة قضائية بمعنى أنها نتاج اجتهاد مجلس الدولة الفرنسي إلى جانب نظريات فقهية و ضعها أبرز الفقهاء فيما بعد و بالمقابل فإن ظهورها في الجزائر جاء عن طريق التشريع. وعليه فإن خصائص الأقضية في فرنسا تختلف عن خصائصها في الجزائر.

تمتاز الأقضية الإدارية المتخصصة في فرنسا بخاصيتين أساسيتين هما:

أ-اللامركزية القضائية:

تعد الأقضية الإدارية المتخصصة نوعا من أنواع اللامركزية القضائية، حيث تم استحداثها أساسا لتخفيف العبء و الضغط عن الهياكل القضائية الإدارية (المحاكم الإدارية و المحاكم الإدارية الإستئنافية و مجلس الدولة). فهي جهات متخصصة ذات طابع و فني و قانوني و مهني أكثر منه قضائي، غير أن ذلك لا ينفي مركزيتها الإدارية فهي شكل من أشكالها.

ب-الإزدواجية:

تتمتع الأقضية الإدارية المتخصصة بازدواجية تتجلى من جهة في التشكيلة حيث تضم زيادة على القضاة إداريين موظفين يشتغلون في الهيئة نفسها ،و ذلك اعمالا بمبدأ التخصص فتشكيلتها البشرية مختلطة .

و من جهة أخرى تتمتع بالإزدواجية الوظيفية حيث يصدر عنها نوعان من الأعمال: أعمال إدارية (القرارات الإدارية) تقبل الطعن بالتفسير و الإلغاء و فحص المشروعية و أعمال قضائية تكون محلا للطعن بالنقض أمام مجلس الدولة. فهي هيئة شبه قضائية

أما في الجزائرتتميز الأقضية الإدارية المتخصصة بما يلي:

-أنها جهات شبه قضائية أي أنها تجمع بين الجانبين الإداري و القضائي معا.

-أن الطعن أمام مجلس الدولة في أعمالها القضائية يكون طعنا بالنقض لا بالإلغاء، كمعيار أكثر وضوحا و اعتمادا من قبل المشرع الجزائري.

-أنها جهات استثنائية غير تلك المتعارف عليها في منظومة الهياكل القضائية العادية و الإدارية أو بمعنى آخر لم تنص عليها صراحة في التشريع. ففي الجزائر و على خلاف فرنسا لم يتم حصرها و النص عليها صراحة ، بل ضمنا و استنتاجا من بعض المواد القانونية و من خلال تحليل طبيعة الأعمال الصادرة عنها.